برنامج دردشة جديد من شركة MSN التابعة لمايكروسوفت

بهرا ـ متابعات

أطلقت شركة MSN العالمية والتابعة لشركة مايكروسوفت، برنامج الدردشة الجديد Windows Live Messenger Beta. وسوف تقوم الشركة بإدخال إمكانية الاتصال للهاتف الأرضي والمحمول عن طريق البرنامج ولعدد من البلدان على مستوى العالم. وبالتعاون بين شركة فيليبس العالمية ومشروع مايكروسوفت الجديد، سيتم إنتاج أجهزة هاتفية محمولة تتمتع بخاصية الاتصال مع خدمة "ام اس ان" الجديد و إمكانية استخدام خدمات "ام اس ان" للاتصال بالهواتف الأرضية مباشرة بالإضافة إلى استخدام خدمات "ام اس ان" مسنجر الاعتيادية.

كما أنه سيتم تغطية إمكانية الاتصال من البرنامج إلى الدول التالية

الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، استراليا، بلجيكا، فنلندة، أيرلندا، إيطاليا و أسبانيا. كما قامت مايكروسوفت بتطوير برنامج المسنجر وقاعدة العناوين حيث تقوم بجمع جميع هواتف الاتصال من شتى البرامج المختلفة لإضافتها إلى قاعدة العناوين. يذكر أن شركة مايكروسوفت عملاق صناعة البرمجيات، تقوم بإنتاج هذه الخدمات الجديدة لكي تستطيع منافسة عملاق محركات البحث غوغل والذي يتربع على عرش أفضل الخدمات في مجال البحث في محيط الإنترنت اللامنتهي. ويمتاز البرنامج الجديد من مايكروسوفت بشكل قريب من برنامج "ام اس ان" الحالي مع إضافات جديدة رائعة بالإمكان تحميل النسخة الجديد من موقع مايكروسوفت لايف على الوصلة التالية مع التذكير أن جميع برامج البيتا لا تزال تحت التجربة.

توقعات باختفاء ثقب الأوزون عام ٢٠٥٠

بهرا ـ متابعات

أشار مجموعة من العلماء اليابانيين الى احتمال تقلص ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي في المستقبل، موضحين أنه ربما يختفي نهائيا بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب انخفاض مركبات الكلوروفلوروكربون والغازات الأخرى التي تؤدي الى تآكل طبقة الأوزون.

وجاء هذا الاكتشاف بناءا على سلسلة كبيرة من التجارب المعملية التي أجراها المعهد القومي للدراسات البيئية بالقرب من طوكيو، واستخدم فيها انبعاثات من مركبات الكلوروفلوروكربون والغازات الأخرى المسؤولة عن ثقب الأوزون.

وأكد العلماء أن ثقب الأوزون بلغ الآن أقصى درجات اتساعه لكنه من المرجح أن يبدأ في الانكماش تدريجياً حوالي عام ٢٠٢٠ ليختفي بحدود العام ٢٠٥٠.

وعلى الجانب الآخر يرى فريق آخر من العلماء

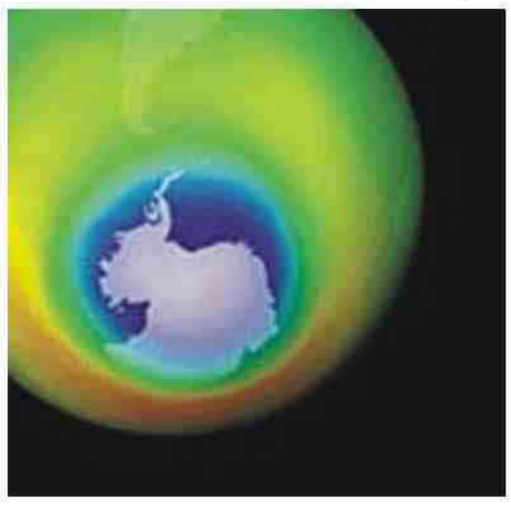

أن الثقب سيحتاج الى وقت أطول كي يختفي بسبب مخزونات المواد الكيميائية التي تؤدي إلى تآكل الأوزون والتي توجد في أجهزة الثلاجات والتبريد القديمة والتي يعتقد أنها أكبر مما يتوقع.

جهاز Nokia 0055 Sport للرياضة والرياضيين

بهرا/ متابعات

كشفت شركة نوكيا عن جهازها الجديد Nokia 0055 Sport لمحبي الحياة الرياضية والحيوية. يتمتع الجهاز بمواصفات تجعله مثاليا لوتيرة الحياة العصرية السريعة وصلباً أمام مشقات الأعمال اليومية.

يضم الجهاز زراً واحداً يتيح خيارات التنقل بين ثلاث وضعيات مختلفة، وضعية الهاتف لتتواصل مع الآخرين، ووضعية الموسيقى للإسترخاء، ووضعية الرياضة لتطغى الحماسة على نشاطاتك. ويعرض الجهاز أيضاً تقنية قراءة النص text-to-speech والتي تتيح إمكانية الإستماع إلى الرسائل بدلا من قراءتها. كذلك يدعم الجهاز تقنيات الوسائط المتعددة والأنساق المتنوعة للموسيقى الرقمية، إضافة إلى إمكانية تخزين حتى ٧٥٠ أغنية على بطاقات الذاكرة micro SD بسعة تصل إلى ١ غيغابايت. وفي وضعية الرياضة يساعدك الجهاز على إتمام جدول التمرين دون توقف ويتولى "مقياس مسافة السير" المدمج عدة مهام منها مراقبة المسافة المقطوعة وقياس نسبة حرق السعرات الحرارية بعد يوم عمل شاق أو أثناء التمرينات الرياضية، ولتوفير أقصى صلابة

ممكنة، يضم الهاتف غطاء محكماً من الفولاذ مغطى بطبقة مقاومة للغبار مع أجزاء مطاطية للحماية.

تلبية لرغبات المستخدمين:
شركة AMD تنتج معالجات قليلة الاستهلاك للطاقة

بهرا ـ متابعات

يعاني العديد من المستخدمين من استخدام المعالجات التي تستهلك الكثير من الطاقة، لذا تجدهم طيلة الوقت يبحثون عن إصدارات تستهلك طاقة أقل، ولكن شركة AMD وفرت عليهم عناء البحث عن هذه النوعية من المعالجات، وذلك من خلال إصدارها معالجات لسطح المكتب تلبي رغباتهم.

وتأتي هذه الخطوة في محاولة لجذب قطاع آخر من عملاء شركة إنتل، ففي غضون هذا الشهر، تعتزم شركة AMD طرح إصدارات قليلة الاستهلاك للطاقة من المعالجات الثلاث التالية: المعالجات الثنائية طراز X٢ ٦٤ Athlon الثنائية والمعالجات طراز ٦٤ Athlon والمعالجات الأحادية طراز Sempron.

وسترتفع تكلفة هذه المعالجات الجديدة بنسبة ٥% أكثر من المعالجات المكتبية القياسية التي تنتجها شركة AMD، وسيعوض المستهلكون فارق السعر هذا في ترشيد استهلاك الكهرباء. خاصة عند مقارنة الطاقة التي تستهلكها المعالجات القديمة عند التشغيل بأقصى سرعة "٨٩ وات" والمعالجات الحديثة عند التشغيل بأقصى سرعة "٦٥ أو ٣٥ وات حسب الطراز"، كما ورد بموقع aitnews.

وتتميز هذه المعالجات الجديدة بأنها تمكن مراكز بيع أجهزة الكمبيوتر من استخدام الشرائح لتصميم أجهزة كمبيوتر أصغر وأهدأ نظرا لأن الأداء المحسن لكل وات يعني استخدام مراوح تبريد أصغر وأبطأ. مما يعني أن توفير مساحة أكبر في المكتب ليتسع المكان لأجهزة كمبيوتر أكثر.

ومن المقرر أن يتم طرح هذه المعالجات في الأسواق قريبا. وتأمل شركة AMD أن تلقى هذه المعالجات نفس النجاح الذي لاقته معالجات Opteron المخصصة للسيرفرات وورش العمل. فلقد دفع هذا النجاح شركة AMD لتحقق أرباحا وصلت إلى ١٨٥ مليون دولارا ما تسبب في انخفاض أرباح شركة إنتل الربع سنوية إلى ١,٣ بليون دولار.

وداعاً لبطء التحميل مع برنامج Down The me All

بهرا ـ متابعات

يعاني البعض من بطئ التحميل على الإنترنت لعيب ما في الجهاز، لذا فإن برنامج Down The me All سوف يوفر عليك هذا العناء.

فمن الآن وصاعداً، لن تحتاج إلى تحميل برنامج مدير التحميل أو برنامج لتسريع التحميل، حيث أنك ستستفيد من خدمات هذا البرنامج بمتصفح فايرفوكس. يقوم البرنامج بتحميل كل الروابط الموجودة في أي صفحة إنترنت ويزيد من سرعة التحميل بمقدار ٦٠٠%، كما يتيح لك إمكانية التوقف ثم العودة لاستكمال عملية التحميل في أي وقت.

I.T تكنولوجيا المعلومات

تعرف على الـ Spam

سنان شبلا ـ بغداد
Sinan_infotech@yahoo.com

ان كنت من مستعملي الايميل فانك لابد ستتذكر هذه الكلمة ولا اعتقد انها من الكلمات التي تشعرك بالارتياح بل العكس فرسائل الـ Spam هي من اكثر ما يزعج مستعملي البريد الالكتروني E-mail بالإضافة بتكليف المستعمل مساحة خزن على ايميله ووقت اضافي في تنزيل الرسائل فهي تهدر وقته في فتحها والتعرف على محتواها كما انها تشكل نوعا من الحمل الزائد على شبكة الانترنت نظرا لعددها الكبير مما يعني تحميلا اكثر على خطوط النقل والسيرفرات وتكاليف اكثر حتى ان الكثير من السيرفرات في الوقت الحاضر ادرجت في اتفاقية الخدمة الخاصة بها ما تعذر على الزبون ارسال رسائل السبام كما تم ربط فلاتر ذكية على الكثير منها لكشف هذه الرسائل.

رسائل الـ Spam هي عبارة عن رسائل دعائية ترسل على عدد كبير من العناوين والتي تقوم شركات معينة بجمعها بطرق عدة وبدون علم اصحاب العناوين لتقوم بأرسال دعايات الى بريدهم الالكتروني ولكل رسالة تفتح من قبل أي عنوان تكون هناك فائدة لهذه الشركة ورغم الثمن القليل لكل رسالة تفتح والذي لا يتجاوز اجزاء من السنت الا ان العدد الكبير من الرسائل والمقدرة بمئات الآلاف والتي ترسل بشكل يومي تمكن من تجميع مبلغ يربو عن المائة ألف دولار بالسنة وهو مبلغ مشجع للكثير من الناس وتختلف طرق هذه الشركات في الحصول على العناوين منها من يشتريه من مواقع الكترونية التي تمتلك قاعدة بيانات كبيرة من العناوين الالكترونية والتي تجمعها من خلال خدماتها التي تفرض على المستعمل ادخال بريده الالكتروني للحصول على خدماتها كمواقع البريد والمنتديات وغيرها. فهي تبيع هذه العناوين مقابل مبالغ مالية بالرغم من انها تعد المستخدم بالحفاظ على عنوانه، واحيانا اخرى يقوم الهاكرز بسرقة قاعدة البيانات وبيعها لهذه الشركات كما حدث مع احد منتدياتنا الكلدواشورية.

ان هناك صعوبة في التمييز بين رسائل السبام والرسائل الاعتيادية لذا طورت الشركات برامج للكشف على هذا النوع من الرسائل تسمى بالـ anti-spam ووضيفتها تنقية البريد من هكذا رسائل ومن هذه البرامج stop all spam والذي يشتغل مع برنامج outlook express لتنقية الرسائل الواردة كما ان ايميلات الياهو والهوت ميل مزودة بمرشحات داخلية تقوم بتحويل رسائل الـ Spam الى مجلد خاص يمكن تفريغه بسهولة كالـ Bulk folder في بريد الياهو والـ Junk folder في الهوت ميل. ولذلك يجب اخذ بعض الاجراءات لضمان عدم وصول عنوانك الى هذه الشركات كعمل عنوانين احدهما يستعمل في حال فرضت بعض المواقع ان تعطيها عنوانا الكترونيا كما في معظم عمليات التسجيل والاخر يكون خاصا بك ولا تعطيه لاي موقع الكتروني بل احفظه للمراسلات وبذلك تتخلص من عناء التفريق بين الرسائل الحقيقية والتي تكون عادة هامة وبين الرسائل غير الهامة والـ Spam.

تحرير: غازي المنشداوي

يوميات اقتصادية

من المسؤول عن هجرة التجار العراقيين؟

عندما تصبح حياة الانسان مهددة في موطنه لا يكون امامه غير الهجرة وترك ذلك الوطن لحين زوال الخطر بصورة نهائية وهذا هو حال أغلب ابناء الوطن المغلوب على امرهم، فبدايته كانت هجرة العقول ومن ثم هجرة رؤوس الاموال المتمثلة بالتجار الذين يتعرض العديد منهم الى عمليات الخطف والسرقة والقتل وتعرض افراد اسرهم الى ذلك ما يضطرهم الى الهجرة واللجوء الى احدى الدول العربية كسوريا والاردن او في احسن الاحوال الامارات وهذا كله بالتالي اثر على الدخل القومي والسوق العراقية بسبب ما يتعرض له التجار من تهديد متواصل في وطنهم.

"بهرا" التقت بعدد من التجار وأصحاب رؤوس الاموال للتعرف على حقيقة الامر واسباب هذه الهجرة التي بدأت تزداد يوما بعد آخر وأثر ذلك على الاقتصاد العراقي الذي يمر بظروف حرجة خلال هذه المرحلة.

حيث يحدثنا التاجر "اسماعيل جلال عبد الله" تاجر جملة في الشورجة، قائلا: لم نعد نأمن على حياتنا في وطننا، فالذي يخطف منا لا يرجع وانما يقتل أو يطالب الخاطفون بفدية تكاد تكون كل ما يملك وهذا الامر جعل الكثير منا يهاجر الى الدول العربية المجاورة لأن حياتنا في وطننا مهددة تتعرض الى ضغوط كبيرة بسبب الوضع الامني المتردي، لذا كانت الهجرة هي السبيل الوحيد للخلاص من هذه الضغوط.

أما "محمود سلمان" تاجر أجهزة كهربائية، فيقول: انا الان احاول تصفية ممتلكاتي لكي أغادر العراق لان الامور تسير نحو الأسوأ وفي صباح كل يوم نسمع عن ان التاجر الفلاني خطف أو خطف احد أبنائه وانا لا اريد ان أعرض أسرتي لمثل هذا الموقف الصعب والحمد لله يمكنني ان اعيش في اي بلد عربي وانا مطمئن ماديا ولحين استقرار الوضع يمكننا في ذلك الوقت الرجوع الى ارض الوطن واستثمار اموالنا فيه لكن حاليا الامر يكاد يكون مستحيلا.

ويقول "حيدر عبد الرحمن" تاجر، لم نعد نثق بأي أحد بسبب ما تعرض له الكثير منا من تهديدات وخطف وهذا الامر يرجع لإفتقارنا للأمان فلو كان هناك أمان لأختلف الأمر وإستطعنا مواصلة اعمالنا وتجارتنا بالشكل الصحيح ولكن ما يحدث هو عكس ذلك تماما ونحن نعيش حالة قلق متواصل بسبب الوضع الراهن ولا نعرف الى متى سيبقى هذا الوضع والى متى تبقى حياتنا في خطر؟.

اما "منتصر شاكر" تاجر، فيقول: خطفوا ابني الوحيد وطلبوا مني فدية مقدارها "١٠٠٠٠" دولار أي بلغة السوق "دفتر" وبالفعل قمت بإعطائهم المبلغ دون اي تفاوض من اجل تحرير ولدي الوحيد ، وانا الان عازم على ترك البلاد لأني لا احتمل ان اتعرض لمثل هذا الموقف ثانيا.

ويقول "ناصر سعيد" تاجر ادوات احتياطية، بعد سرقة البضائع التي كانت مخزونة لدي وتعرضي للإبتزاز من قبل السارقين اذ طلبوا لإرجاع بضاعتي "٣٠٠٠٠٠" دولار فقررت الرحيل الى الامارات انا وعائلتي رغم كل ما يمكن ان نتعرض له هناك بسبب الغلاء في المعيشة لكي أعيش بأمان مع عائلتي.

ويقول "يوسف احمد" تاجر اجهزة كهربائية، ان بضاعتنا تسرق على الطرق الخارجية قبل ان تصل الى بغداد بفعل العصابات التي ترصد الطرق الخارجية بالاضافة الى قتل سائقي الشاحنات ومن يرافقهم وهذا اثر بصورة سلبية على نشاط التجار ورغبتهم في الاستثمار في وطنهم مما جعل اغلبهم يفكر في ترك الوطن لأجل غير مسمى.

ويضيف السيد "محمد الراوي" تاجر مواد غذائية، قائلا: ان الوضع الامني هو السبب وراء سفر التجار العراقيين وهذا الامر قد أضّر بالسوق العراقية وأنعش الاسواق العربية كسوق الاردن وسوريا ففي كل يوم يغادر الوطن العديد منهم لأنهم مهددون بفقدان اموالهم أو احد افراد اسرهم وهذا كله دفعهم الى السفر وبناء حياة جديدة في دول اخرى لعلهم يجدون ما يفقدون من امان وامن.

اما التاجر "عبد الله جعفر" فيقول: ان المتضرر الوحيد من مغادرة الكثير من تجار الوطن هو الاقتصاد العراقي الذي يتعرض دائما الى انتكاسات نتيجة استهداف احدى الشركات او بسرقة بضائع مخزونة او قتل التجار او محاولة تهديدهم بشكل او بآخر، لذا نأمل ان تقوم الحكومة الجديدة بحماية المراكز التجارية في العراق كالشورجة التي تعرضت لأكثر من حادث حرق متعمد والى الان لا نعرف الهدف من وراء هذا الحرق وكذلك حماية من يعمل في هذه الاماكن التجارية وليس التجار فقط.

هل يؤدي الأداء الضريبي دوره الصحيح في العراق؟

يمكن القول ان موضوع الاداء الضريبي يحظى بأهمية واسعة في العديد من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، اذ ان معظم البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية تركز على هذا الموضوع الحيوي وذلك بهدف تطوير النظم الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان ويحظى هذا الموضوع باهتمام كذلك بالنسبة للعديد من الاقتصاديين والسياسيين والباحثين ورجال الاعمال. ان السياسة الضريبية والتشريعات والقوانين والاجراءات الخاصة بالأداء الضريبي تعد واحدة من مجموعة من السياسات والتدابير الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدول لغرض احداث التغيير المطلوب والمرغوب في الاقتصاد القومي وتجنب الاثار الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة. ان السياسة الضريبية والآداء الضريبي في العراق لم يؤد دوره المطلوب بالصورة المثلى كما هو عليه الحال في العديد من بلدان العالم اذ ان نتائج السياسة الضريبية واجراءاتها العملية محدودة في تحفيز الاستثمار وزيادة الانتاج وبانها ادت الى خفض موارد الدولة. كما ان التدهور الحاصل في الايرادات الضريبية يعود الى جملة من الاسباب نذكر منها عدم كفاءة اداء جباية ضرائب الدخل وانخفاض الرسوم المتأتية من اعادة الاعمار ومحدودية الضرائب الكمركية نتيجة لتدهور الوضع الأمني وعزوف رجال الأعمال العراقيين والأجانب عن استثمار اموالهم في شتى الفروع والانشطة الاقتصادية الرئيسة المكونة للاقتصاد العراقي هذا الى جانب عدم وضوح السياسات الضريبية المتبعة وتقلباتها المستمرة ما يخلق نوعا من التردد امام المستثمر للقدوم والاستثمار في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل عام يمكن القول أن السياسة الضريبية في العراق لم يكن لها اي دور في تغيير هيكل توزيع الدخل لعموم فئات الشعب سواء على المستوى الاجمالي او على مستوى الأقضية والنواحي او على مستوى الحضر والريف في العراق. وبهدف تحسين وتطوير آلية العوائد الضريبية المتحصلة للميزانية الحكومية فقد قامت السلطات الضريبية بتبني نظام كمركي موحد على الاستيرادات بنسبة "١٠%" بعد ان كانت الضريبة بنسبة ٥% وتوظيف العوائد المستحصلة لأغراض اعادة الاعمار وسيبدأ العمل بهذه الزيادة في الفترة المقبلة كذلك اعتمدت السلطات الضريبية تخفيض الاعفاءات وتقوية التحصيل الكمركي عبر اجراءات اتخذت مع الدول المجاورة كما تم اقرار ضرائب اضافية تم تطبيقها خلال النصف الاول من هذا العام الى جانب اخر تعمل السلطات المالية والضريبية في البلد على تطوير وتفعيل خطة اصلاح النظام الضريبي على المدى القصير والمتوسط الاجل وذلك بمساعدة تقنية من وكالات ومنظمات ثنائية ومتعددة الاطراف.

وتتضمن الخطة فرض ضريبة مسبقة على المبيعات يتم استحصالها على الحدود اولا لتكون بمثابة خطوة اولية باتجاه فرض ضريبة على القيمة المضافة وسيتم اتخاذ الاجراءات لكي يتم اعتماد هذه الخطة وادخالها الى حيز التنفيذ قبل نهاية العام الحالي.

ما أسباب ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق العراقية؟

بهرا ـ متابعات

كشف تقرير صادر عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات عن التصاعد الحاد في اسعار السوق العراقية. اذ أشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك هذه الظاهرة واتضح من خلال المقارنة بين اسعار عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ان مؤشر التضخم السنوي قد ارتفع للمدة من ايار ٢٠٠٦ عن ايار ٢٠٠٥ "٥٣,٤%" حيث شمل هذا الارتفاع جميع المجاميع السوقية "المواد الغذائية وغيرها"، وخلص التقرير الى ان صعودا في الخط البياني للأسعار اتسمت به تلك الفترة، ولأجل تسليط الضوء على الاسباب التي أدت الى هذا الوضع التقينا مع الخبير الاقتصادي "هلال هاشم" والذي حدثنا قائلا: ان من اهم الاسباب التي أدت الى زيادة الاسعار وخاصة اسعار المواد الغذائية هو الخلل الحاصل في استيراد المواد الغذائية من قبل وزارة التجارة الذي ادى الى شحة بعض المواد الغذائية وتأخر توزيعها ضمن مفردات "البطاقة التموينية" وبالتالي ازدياد اسعارها في السوق المحلية العراقية ومن تلك المواد "الرز والسكر والزيت السائل" والعامل الآخر يتمثل في صعوبة انسيابية البضائع الى المناطق المختلفة من البلد والسبب يعود الى الظروف الامنية القاسية وقد كان لارتفاع اسعار الوقود اثار مباشرة وسريعة في زيادة الاسعار حيث انعكست تلك الزيادة على تكاليف نقل البضائع سواء القادمة عبر الحدود من دول الجوار او تلك التي يتم توزيعها الى مختلف محافظات البلاد. وأضاف ان سياسة الانفتاح الاقتصادي ادت كذلك الى تقارب اسعار السلع مع نظيراتها في الدول المجاورة علما أن السوق العراقية تعد من ارخص الأسواق لذلك لا بد من وضع معالجة اقتصادية تهدف الى خفض اسعار "السلع والخدمات" وتأخذ تلك المعالجة مسألة توفير السلع والخدمات بشكل منتظم ضمن مفردات "البطاقة التموينية" مع تأمين خزين ستراتيجي من المواد الغذائية في مخازن وزارة التجارة لمواجهة الطلب المتزايد في السوق المحلية العراقية والقضاء على ظاهرة تهريب المواد الغذائية الى دول الجوار من خلال السيطرة على المنافذ الحدودية والعمل على تشكيل لجان مراقبة مشتركة من قبل وزارة التجارة والداخلية للقضاء على ظاهرة تكديس "السلع والبضائع" في المخازن الخاصة لكي تكون هناك شحة مفتعلة تؤدي الى صعود واضح في الاسعار واشار الى ضرورة تفعيل القرار الاقتصادي وان لا يظل هذا القرار حبيس المقولة المشهورة التي تقول "ان الاقتصادي ينفذ قراره من خلال نافذة السياسي" لأن هذه الصورة تعكس الدور المهمش للاقتصاد العراقي الذي لا يرتقي الى مستوى توفير السلع والخدمات بشكل مستقر ومنتظم وأضاف ومن أجل معالجة هذا الارتفاع في الاسعار يجب تفعيل المكون المحلي للعرض بحيث يكون مرتفعا ويكون مسؤولا عن تغطية الطلب الكلي، لكن الملاحظ ان المحتوى الاستيرادي للعرض الكلي هو المسؤول عن تغطية الطلب الكلي ما يفسر حالات الارتفاع ولولا السياسة النقدية المتبعة الان في العراق لكانت هناك زيادات اكبر في مستوى الاسعار وهناك جانب مهم يجب التذكير به وهو ان الزيادة "الانفاق على الخدمات" بالرغم من اهميتها لا يسهم في معالجة الاختلالات في بنية الناتج القومي ولذلك لا بد من ان تحظى المبالغ المخصصة للاستثمار بحصة اكبر في موازنة الدولة من اجل تفعيل دور القطاعات السلعية من خلال تنشيط القطاع الحقيقي المتمثل بالزراعة والصناعة وغير ذلك.